المجلة السعودية للعلوم الإنسانية
الإصدار الثامن
المجلد (٣) العدد (٣)
٢٠٢٥ (١-٩)

United Arab Scientific Publishing Company

المجلة السعودية للعلوم الإنسانية
Saudi Journal of Humanities

عطف التلقين بين الأخذ والرد

م.م/ هوازن أمير محمد
(قسم المختبرات الطبية/كلية التقنية الطبية/ جامعة الفراهيدي)
نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٠ أغسطس ٢٠٢٥ م

الملخص :

المنَقِّب في اللغة لا بد أن يكون قد طرأ على أسماعه ما يسمى بعطف التلقين، فكان هذا البحث صورة متكاملة عن غالب الكتب التي أشارت إليه صراحة أو تلميح.
هدفه هو الوصول إلى حقيقة عطف التلقين، وتعريفه وكيف استوى على يد ابن عاشور، وما يمكن للقارئ تمييزه من خلال تتبع ذِكر أركان العطف في الجملة.
وقد تناول البحث شروطه التي اشترطها بعض العلماء عند جواز الأخذ به.
جمعتُ مادة البحث من أمّات كتب المفسرين والنحويين وكتب الحديث وإعراب القرآن وكتب المتأخرين والبحوث التي لامسته من قريب.

١- ومن النتائج التي تم التوصل إليها هي حقيقة الأخذ بعطف التلقين عند غالب اللذين ذكروه.
٢- استعمال "عطف التلقين" في حياتنا كثيرا وفي اللغة الرسمية ولغة العامة، وخير ذلك ما مثل به سيبويه.
٣- المحور الرئيسي في حقيقة عطف التلقين هي قرينة الحال.

توصي الباحثة الباحثين من بعدها بإيلاء عطف التلقين الأهمية، وإكمال ما قد يكون نقص من بحثي، ورفع ما سقط من الباحثة، ومن يكمل مسير علماء النحو في تبويب موضوعاته بالشرح أو الحاشية أن يدرج هذا القسم تحت باب عطف النسق وسرده بصورة منهجية واضحة حتى يتسنى للقارئ فهمه كونه متشابك مع مواضيع نحوية كثيرة من جهة، وعدم ذكر النحويين له صراحةً من أخرى
وفي الختام أسأل الله أن يتقبله مني خالصا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي تقصيري، وإن كنت قد خطأت فمن نفسي، وفي الأثر من يجتهد ويخطأ فله أجر، ومن يصيب فله أجران، فالله أسأل أن أُحْمَل على أحد الوجهين، والقارئ أسأل أن يغفر إن رأى في البحث ما ينقصه، ويعفو عن الهفوات، فهذا هو ديدن ابن أدم.

الكلمات المفتاحية :

(عطف التلقين،المحاورة،قرينة السياق)

Abstract:

A linguistic researcher is likely to have come across the term Atf al-Talqīn (Prompted Conjunction). This study provides an integrated overview of the major works that have explicitly or implicitly addressed this concept. Its objective is to explore the true nature of Atf al-Talqīn, define it, and demonstrate how it was formulated by Ibn Ashur, as well as identify what readers can discern by tracing the mention of the conjunction elements within the sentence structure.

The study also discusses the conditions set by some scholars for its permissible application. The research material was compiled from classical works of Qur'anic exegesis, grammar, hadith, Qur'anic parsing, as well as modern studies and related research.

The key findings include:

The acceptance of Atf al-Talqīn by most of those who have mentioned it.

The frequent use of Atf al-Talqīn in both formal and colloquial language, exemplified best by Sibawayh.

The central role of contextual indicators in determining the true essence of Atf al-Talqīn.

The researcher recommends that future scholars give this topic due attention, address any gaps or shortcomings, and include it systematically under the category of coordinated conjunction (Atf al-Nasaq) in syntactic classifications. This would enable readers to comprehend it clearly, given its interconnectedness with numerous grammatical issues and its implicit treatment by many grammarians.

Finally, the researcher prays for the acceptance of this work for the sake of Allah, seeking forgiveness for any shortcomings. Any error is from the author alone, while correctness is from Allah. As the maxim states: He who strives and errs is rewarded once, and he who strives and succeeds is rewarded twice. The researcher hopes to fall under one of these two categories, and asks readers to overlook any deficiencies and forgive any slips, as this is the way of humankind.

Keywords:
(Atf al-Talqīn, dialogue, contextual indicators)

المقدمة

لله الحمد من قبل ومن بعد أهل الحمد ومستحقه، والصلاة والسلام على معلم الفصاحة وجامع الكَلِم المصطفى من الخلق أجمع؛ النبي العربي أحمد صلاةً وسلامًا منتظمين ما نطق بالحق ناطق، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

وبعد:

من المعلوم مقدار القيمة التي تحملها لغة دستور المسلمين، وكيف تسابق الفرسان في خدمتها، وتسارعوا لحمايتها، فاختلفت طرائقهم في التأليف، فكانوا يهرعون لكل ما يمكّنهم من خدمة الكتاب العزيز، ولا غرو فإنَّ لغة الضاد هي إعجاز قرآنهم، وهويتهم التي بها يعرفون، فتصدوا لخدمتها هي أيضا، ومن هذا المنطلق رغبت الباحثة بإحياء تراث النحو على شكل صورة محدثة والخروج من المنهاج المتبع في كتب النحو من موضوعات تدرس وتُكَمَّل بعضها بعضا بالشروح والمتون والحواشي، فوقع الاختيار على بحث من داخل المادة النحوية إلا أنه لم يندرج تحت باب من أبواب موضوعات النحو، ولكن ممعن النظر في كتب المتقدمين يجد كتبهم لا تكاد تخلو من الإشارة إليه باختلاف تسميته، وجاء بعنوان ((عطف التلقين بين الأخذ والرد)) وقد أخذ البحث هذا العنوان على الرغم من اختلاف العلماء في تسميته يرجع إلى وروده كثيرا بهذه التسمية، وقد تناول البحث التعريف بحقيقته والوقوف على مسمياته، ثم صورته التي وجد فيها، وبعد ذلك مذاهب العلماء التي انقسمت بين الأخذ به أو الرد، وما اشترطوا في جواز الأخذ به، ثم بعد ذلك عرضنا ما جاءت به الكتب شاهدا عليه وقد تنوعت شواهده بين كتاب الله وسنة نبيه وكلام العرب بين شعر ونثر، ووقوع الاختلاف في تسميته حتى عند المجوزين له، وخُتم البحث بتعليق الباحثة لعل الصورة تكتمل بجميع محاورها ويتضح بذلك الغرض.

والحمد لله رب العالمين...

مشكلة الدراسة

سلط هذا البحث الضوء على قسم تابع لغرض من أغراض النحو لم تذكره كتب النحو مفصلا ومندرجا تحت الغرض الذي انبثق منه، فإنَّ غالب كتب المتقدمين التي اطلعت عليها الباحثة لم تدرج هذا القسم ضمن غرض عطف النسق على رغم من اسهابهم في شرحه، ومن ذكره أشار إليه إشارة دون التعرض للحديث عنه وإظهار حقيقته أو حتى تعريفه، فقد وجدنا ظهور حقيقته وبيان ماهيته قد استوت على يد ابن عاشور (ت:١٣٩٣هـ)، وهوه يعد من المتأخرين، كما فَصَّلَ الشاطبي عطف التلقين وخاض في الحديث عنه تفصيلا، حتى أنَّ الباحثة اتكأت على كتابه في صقل صورته والوصول إلى حقيقته من خلاله إلا أنه لم يعرَّفه، وليس كلامنا هذا بالتحقير أو التقليل من شأن كتب المتقدمين من النحويين والمفسرين فالحق إنهم ذكروه ولكنهم لم يسموه ولم يوضحوا صورته، وقد جمعت في بحثي هذا المنثور من أمَّات الكتب، وذكرت فيه بيانه وحقيقته ومذاهب العلماء فيه، ولعلي بلغت في ذاك مبتغاي وجمعت ما يمكنني جمعه حتى استوى على صورته بما يمكن الباحثين من بعدي بجعله جزءاً لا يتجزأ من عطف النسق.

مميزات البحث

انفرد هذا البحث بجمع مادة هذا القسم المنطوي تحت عنوان "عطف النسق" واشتهر بـ "عطف التلقين" من كتب النحاة وكتب المفسرين، فالباحثة تيقنت أنَّ إمام النحو لم يترك حانة من حانات النحو لم يسلكها وأقصد بهذا كتاب سيبويه ومن ثم الزمخشري وغيرهم من الأئمة المتقدمين، وسرد جميع ما طالته يد الباحثة من شواهد، وتفصيل تعليقات النحويين كما هي عند الشاطبي والدكتور حقي إسماعيل، وتهذيبه من كل ما علق به شبهات والوصول إلى حقيقته وصورته وشروطه ومذاهبهم في الأخذ به أو الرد، وموقف العلماء من تسميته.

المدخل

الأصل في العطف أن يذكر فيه جميع أركانه؛ (المعطوف عليه، والمعطوف، وحرف العطف)، وغالبًا ما تصدر جميع أركانه من المتكلم، في عطف التلقين اختلفت القاعدة فقد عطف على كلام متكلم، ولنقف على حقيقته، لا بُد من التعريف به أولًا، حتى تتوضح صورته، فجاء في التحرير بأنَّ عطف التلقين هو: ((عطف المُخاطَب كلامًا على ما وقع في كلام المتكلم، تنزيلًا لنفسه في منزلة المتكلم؛ يُكمِلُ له شيئًا تركه المتكلم، إما غفلة، وإما عن اقتصار، فيلَقُنهُ السامع تداركه، بحيث يلتئم من الكلامَينِ كلامٌ تامٌ في اعتقاد المُخاطَب... وللكلام المعطوف عطف التلقين من الحكم حُكمُ الكلام المعطوف هو عليه خبرًا وطلبًا)) [١].

وفي حقيقته ذكروا: أنَّه يأتي عند مجيء جملة تامة يُعطف عليها جملة أخرى، حُذف عاملها "المعطوف" لدلالة "العامل" الأول عليه، أو استُغني عنه؛ لذكر العامل الأول "المعطوف عليه" فلا حاجة إلى تكراره. وبعضهم قدره بلفظ الفعل المذكور؛ فهو معطوف على عامل الجملة الأولى، ولكنه حُذف، وبقيَ معموله، حتى يتبادر إلى الذهن أنَّ "العطف" من عطف المفرد على المفرد، فالكلام يوحي إلى أَنَّ ما بعد حرف العطف معطوف على (معمول) "العامل الأول". وحقيقة الأمر هي من عطف جملة على جملة حُذِف عامل الجملة المعطوفة، وفي المثال يتضح المقال، قال الشاطبي فيه: ((ويعني أنَّ هذا الحكم ثبت "للواو"، وهو عطفها "للعامل المحذوف" على "العامل المذكور" دفعًا لما يذهب إليه الوهم من عطف "المعمول" المذكور بعد (الواو) على ما قبلها، فإنك إذا قلت [٢]:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ...

فالوهم يسبق إلى عطف "الماء" على "التبن"، من غير تقدير شيء، وليس المعنى عليه، وإنّما المعنى على تقدير "عامل للثاني"، والعامل هو "المعطوف"))[٣].

ثم ذكر في جواز وقوعه شروط لا بد من توفرها حتى يستقيم المعنى، ويتضح، فقال: ((ولو كانت الجملة المعطوف عليها ليس فيها فعل، ولا ما يدل على الفعل لم يكن ثَمَّ دال على المحذوف، فتكون المسألة ممتنعة؛ من حيث أخرجها شرط الدلالة على المحذوف... وحصل أنَّ العامل لم يحذف حتى كان عليه دليل، وهو "العامل المتقدم"، فمن حيث كان دليلًا عليه؛ لابد أنْ يكون مجتمعًا في المعنى معه وإلا فليس بدليل، ولابد أن يكون ذلك الدليل هو "المعطوف" لأنّه الأصل، ولأنّه دليل على ما حذف، ولو كان غير ظاهر لم يكن دليلًا، بل محتاجًا إلى ما يُدل عليه))[٤].

صورته: صوروا وقوعه من بين حروف العطف بـ(الواو بكثرة، والفاء) [٥]:-

فمثال الواو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا**﴾ [٦]، فالمعنى على تقدير: (أفعل ذلك، ومن كفر فأمتعه قليلًا)، ومثال الفاء قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ**﴾ [٧]

وأما الشاطبي فإنه يرى بوقوعه مع جميع حروف العطف إذ قال: ((وأيضًا فإنَّ العطف في كلام متكلمَين لا يقتصر به على (الواو، والفاء) دون غيرهما إذ هو سائغ في جميع الحروف)) [٨].

---

[١] ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور: ١_ ٧٠٤/١_ ٧٠٥.

[٢] البيت من الرجز، وهذا عجزه، وصدره: حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا. بلا نسبة في خزانة الأدب، للبغدادي: ١٣٩/٣_ ١٤٠، شرح الشواهد: ٣١٢/٣.

[٣] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي: ١٧٤/٥.

[٤] المصدر نفسه: ١٧٢/٥_ ١٧٣.

[٥] ينظر: المقاصد الشافية: ١٧٤/٥_ ١٧٧، التحرير: ٨ _ ب،٤٣، ٨_ أ/١٤.

[٦] سورة البقرة، من الآية: [١٢٦]

[٧] سورة الزمر، الآية [٦٤]

[٨] المقاصد الشافية: ١٨٢/٥.

شرطه: من خلال أقوال العلماء يمكن لنا أن نطلق عليه حكم اشتراط وقوعه بين المتكلمين، وعلى الرغم أنَّ علماءنا لم يجزموا بهذا الشرط، إلا أننا نجد كثرة وقوعه في كلام متكلمين اثنين، على أننا وجدنا من صرحّ بحسن حذف المعطوف عندما يكون الأول (المعطوف عليه) هو (المعطوف) نفسه، فهذا ابن جني عند ما وردت عليه قولهم: ((راكب الناقة طليحان)) [١] يقول: ((والوجه الآخر الذي لأجله حسن حذف المعطوف...إذ كان الثاني هو الأول، فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية)) [٢].

وقد وجههُ الشاطبي توجيهًا آخر، وافترض أسئلة رد عليها بجوابٍ وافٍ، فذكر واشترط بعضهم أنْ يكون عامل الكلام واحدًا؛ لأنّه عمل. ومنهم من لم يشترط بذلك، وذلك أنَّ المتكلِمَين إذا اصطلحا على التكلم بكلام واحد فأحدهما يتكلم بجزء والآخر يكمل، فإنّما يكون بذلك اشتمل على قيوده المعتبرة، وإن قيل: إنَّ عدم اتحاد الكلام يترتب كون الكلام غير مفهوم، فجواب ذلك أنَّ هذا راجع إلى السامع لا إلى الوضع، فأصل الكلام بالوضع لا خلل فيه، إنّما في فهم السامع، وهذا من وجهة نظر قياسي، والمعتمد في ذلك السماع، فإنَّه إذا سُمِعَ كلام من واحد من المتكلِمَين فهذا مفهوم له فائدة، وإلا فينبغي بذلك التزام شرط؛ أنَّ الكلام يجب أن يكون عامله واحدًا، وإذا اشترطنا اتحاد المتكلم، صار الكلام المعطوف في كلام المتكلم الآخر، ليس من هذا العطف، بل من يقدر شيء آخر، وإذا قلنا بعدم اشتراط العامل الواحد، فإنَّ العطف هنا يكون من باب عطف المتكلم على كلام الغير، والعطف يصير الشيئين شيئًا واحدًا وفي ذلك سواء؛ المفرد والمركب [٣].

ولهذا العطف في جوازه، تقدير متفرق بين علمائنا، فلا يحمله جميعهم على "عطف التلقين"، ولا يسعنا بهذا إلا تقسيمهم على ثلاثة مجموعات يتضح بها وجهة نظرهم فيه:

<u>الأولى:</u> من جعل من تلقين المخاطب كلامًا معطوفًا على كلامه، فهذا الزمخشري نجده يمثل له دون التصريح بتسميةٍ له فقد قال: ((﴿**قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي**﴾ [٤] عطف على الكاف، كأنَّه قال: ((وجاعل بعض ذريتي))، كما يقال لك: ((سأكرمك))، فتقول: ((وزيدًا)))) [٥].

ورد أبو حيان على قوله هذا فقال: ((ولا يصح العطف على الكاف؛ لأنَّها مجرورة، فالعطف عليها لا يكون إلا بإعادة الجار، ولم يعد؛ ولأنَّ من لا يمكن تقدير الجار مضافًا إليها؛ لأنّها حرف، فتقديرها بأنّها مرادفة لبعض حتى تقدر "جاعلًا" مضافًا إليها لا يصح، ولا يصح أن يكون تقدير العطف من باب العطف على موضع الكاف؛ لأنَّه نصب، فيجعل "من" في موضع نصب؛ لأنَّ هذا ليس مما يعطف فيه على الموضع، على مذهب سيبويه لفوات المحرز، وليس نظير: (سأكرمك)، فتقول: ((وزيدًا))؛ لأنّ الكاف هنا في موضع نصب، والذي يقتضيه المعنى أن يكون: ﴿**قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي**﴾ متعلقًا بمحذوف، والتقدير: ((وأجعل من ذريتي إمامًا)))) [٦]. ومنهم من صرح بتسميته بـ"التلقين" وهذا على أساس التقدير، فقد جاء عند غير غير واحد: أنَّ الواو تنفرد من بين سائر حروف العطف بأنَّها تختص بواحد وعشرين حكمًا منها: العطف التلقيني من المُخاطَب، وتمثلوا له بقوله الله تبارك وتعالى: ﴿**قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ**﴾ [٧].

---

[١] وبعير طلح، وطليح: إذا أعيا. جمهرة اللغة: ٥٥٠/١ (طلح).
[٢] الخصائص: ٢٩٤/١.
[٣] ينظر: المقاصد الشافية: ١٧٧/٥ _ ١٧٩.
[٤] سورة البقرة، من الآية: [١٢٤]
[٥] الكشاف: ١٨٤/١.
[٦] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي: ٦٠٣/١ .
[٧] سورة البقرة، من الآية: [١٢٦]

فنجد عندهم تصريحًا واضحًا بالتسمية [1]، كما ذكر ابن عاشور وغيره في تفسير قوله تعالى: ﴿**قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي**﴾، فإنَّ الجملة جواب صدر من "إبراهيم" فلذا حُكي بـ "قال" وجاء من دون عاطف على طريقة حكاية المحاورات كما في قوله: ﴿**قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا**﴾[2]، والمقول هنا معطوف على خطاب الله (عز وجل)، ولقبوه بـ "عطف التلقين"، وذلك لأنَّ وقوعه أكثر ما يكون في موقع العطف، والأَولى أنْ نسميه بـ اسم "التلقين" لأنَّه تلقين السامع المتكلم ما يراه حقيقًا بأن يلحقه في كلامه، و يجيء بطريقة العطف وهو الغالب، وقد يكون بطريقة الاستفهام الإنكاري والحال والاستثناء، وللكلام المعطوف بـ "عطف التلقين" حكم الكلام المعطوف عليه هو خبرًا وطلبًا، والمعطوف عليه محذوف دلَّ عليه المقام، وتقديره: (بعض من ذريتي)، أو(جاعل بعضًا من ذريتي)، فيكون خبرًا في معنى الطلب، وكأنَّ أصله (واجعل بعض ذريتي)، لكنه عدل إلى المنزل لما فيه من البلاغة من حيث جعله من تتمة كلام المتكلم، كأنه مستحق مثل المعطوف عليه، وجعل نفسه كالنائب عن المتكلم، والعدول من صيغة الأمر للمبالغة في الثبوت ومراعاة الأدب في التفادي عن صورة الأمر[3].

ويرى الدكتور حقي إسماعيل أنَّ إبراهيم (عليه السلام) أراد أن يسأل الله (عز وجل) بجعل ذريته أئمة، ولكنه عبر عن هذا السؤال بكلام معطوف على كلام الباري ليكون في قوته؛ بإمكانية وقوعه وتحققه [4].

واقترح ابن عاشور تسميته بغير اسم فقال: ((والأَولى أَنْ يُسمَى عطف تكمِيل)) [5]، وسبب ذلك على ما قاله الكفوي: ((وعطف التلقين لا يخلو عن سوءِ أدب)) [6]. وأجاب الدكتور حقي عن ذلك؛ بأنَّ شأنه شأن الكلام العادي، فقد يكون في منتهى الأدب والتلطف، وقد لا يخلو عن سوء أدب، إذا كان فيه تطاول على المتكلم، وتصحيح كلامه على جهة الاستعلاء [7].

<u>الثانية:</u> من قدره على أساس حذف "المعطوف"، وقد دلّ عليه "المعطوف عليه" المذكور، فهو عندهم من عطف الجمل لكن دون تصريح بتسميته، وقد جاء ذكره عند الرعيل الأول دون الإشارة إلى تسميته، وذلك يرجع إلى تقديرهم، فهذا سيبويه أشار في حديثه عن الفعل إلى هذه المسألة بقوله: ((فإنَّما رأَيتَ رجلًا قاصدًا إلى مكان أو طالبًا أمرًا فقلتَ: ((مرحبًا وأَهلًا))، أي: ((أدركتَ ذلك وأصبت))، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه، وكأَنّه صار بدلًا من ((رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ)). كما كان (الحَذَرَ) بدلًا من (احْذَر)، ويقول الرادُّ: ((وبكَ وأَهلًا وسهلًا))، (وبك أَهلًا)، فإذا قال: ((وبك وأهلًا))، فكأَنّه قد لَفَظَ بـ((مرحبًا بكَ وأهلًا)))) [8]. ومن بعد سيبويه، يجيء ابن جني فيذكر في قولهم: ((راكبُ الناقةِ طَلِيحان))، أَنَّه مسموع عن العرب بهذه الصيغة، وتخريجه يكون على حذف (المعطوف، وحرف العطف)، وتقديره: ((راكبُ الناقةِ والناقةِ طَلِيحانِ))؛ فحذف المعطوف وهو "الناقة" الثانية، وحرف العطف، **لأمرين: الأول** دلالة الأول عليه "المعطوف عليه" وهو ذِكْرُ الناقة الأولى، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ**﴾، والمحذوف "فضرب"، وهو معطوف على قوله: ((فقلنا))، ولو كان تقديره "الناقة وراكب الناقة طليحان"، لكان هذا من حذف حرف العطف وبقاء المعطوف وهذا شاذ، ما جاء عليه فهو من الشواذ، وإنْ حذف المعطوف لا بد أنْ يُحذف حرف

---

[1] ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١٥٨/٢_١٦٠، حاشية الصبان: ١٣٦/٣، معجم القواعد العربية: ٥٤٤.
[2] سورة البقرة، من الآية: [٣٠]
[3] ينظر: التحرير والتنوير: ٧٠٤/١_٧٠٥، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للمباركفوري: ٢٥٦/٩.
[4] عطف التلقين في نصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، د. حقي إسماعيل: ٢٣٩.
[5] التحرير: ١٦٠/١٩.
[6] الكليات، للكفوي: ١٥٠.
[7] عطف التلقين في نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف: ٢٤١.
[8] الكتاب: ٢٩٥/١.

العطف قبله، لأنَّ حروف العطف لا تعلق. والثاني أنَّ الحذف اتساعًا، والاتساع لا يكون في أول الكلام، بل في وسطه، وآخره، مثل من اتسع بزيادة (كان) حشوًا أو آخرًا، لا يجوز زيادتها أولًا. وحُسْن حذف المعطوف في هذا المثال هو أنَّ الخبر "طليحان" جاء مثنى، فصار دليلًا على أنَّ المخبر عنه اثنان، فجاز هذا إن كان الثاني هو الأول، وهذا من الوجوه التي تحتملها الحكاية [١].

الثالثة: من يرى بالاستغناء عن المعطوف بعد (نعم، وبلى) وشبههما، قال ابن مالك: ((ومن الاستغناء بالمعطوف بـ(الواو)، عن المعطوف عليه بعد (بلى وشبهها) قولك لمن قال: ((ألم تضربْ زيدًا))؟. ((بلى وعمرًا)). ولمن قال: ((ألقيت سعدًا))؟. ((نعم وأخاه)). ومن الاستغناء عنه في ذلك، قول بعض العرب: ((وبك وأهلًا وسهلًا))، لمن قال: ((مرحبًا وأهلًا))، أي: ((بك مرحبًا وأهلًا وسهلًا))... وقوله تعالى: ﴿**فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ**﴾، أي: ((فضرب فانفجرت)))) [٢].

وما ذكروه شاهدًا عليه: منه قول الشاعر [٣]:

كأنَّ هُزيزَه لِوَراءِ غَيبٍ ... عِشارٌ لهُ لاقت عِشارا

فلما أدنى لِقِفا أضاخٍ ... وَهَت أعجازُ رَيقِه فجاز [٤]

فجاء هنا (المبتدأ والشرط) في كلام أحدهما، و(الخبر) في كلام الآخر، فتخرج بذلك عدم اشتراط العامل الواحد [٥].

ومنه قول الزبير للذي سأله فلم يعطه فقال: ((لعنَ الله ناقة حملتني إليك، فقال: ((إنَّ وراكبها)))) [٦].

ومنه: ((أنَّ رسول الله [ﷺ] قال: ((اللهم ارحم المحلقين)). قالوا: ((والمقصرين يا رسول الله)). قال: ((اللهم ارحم المحلقين)). قالوا: ((والمقصرين يا رسول الله)). قال: ((والمقصرين)). عطفوا قولهم: ((والمقصرين)) على قوله صلوات الله عليه: ((المحلقين)) [٧]، ويسمى مثل هذا العطف عطف تلقين)) [٨].

[٨].

في الختام لا بد لي أنْ أشير لأمر بالغ الأهمية، فلربما يصل القارئ لما نحن فيه ولم تستقر المسألة في ذهنه، وبقي فيها شيءٌ من الإبهام والغموض، وفيها شيء يحشرج داخل النفس، فقد حاولت جاهدة أنْ أضع المسألة في متناول يد القارئ بعيدةً عن التعقيد، وأُبسّط ما جاء منها، وكان لا بد من تعليقنا اعتمادًا على فهمنا المسألة، فعلى الرغم من أنَّها جاءت واضحة المعالم عند أصحاب التفاسير، ولكننا ما أن نقف فيها على كتب النحويين نرى أنَّ المسألة غير واضحة المعالم عدهم، فيتوهم القارئ بأنَّها ليست مذكورة، وقد وجدنا من صرح بهذا العطف وأطلق له تسمية وقدر الحذف فيه بحذف (عامل الجملة الأخرى). ومنهم من اكتفى بذكره دون تسميته كسيبويه والزمخشري فكما رأينا سيبويه يذكر بأنَّ العرب

---

[١] الخصائص: ٢٩٠/١_ ٢٩٤.

[٢] شرح التسهيل: ٣٨٢/٣. وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠١٨/٤، توضيح المقاصد: ١٠٣٢/٢.

[٣] البيتان من الوافر، في ديوان امرئ القيس مع اختلاف يسير في الرواية: ورواية البيت من الديوان: فلما أن دنا لقفا أُضاخٍ*** وهت وهت أعجازُ رَيقِه فحارا، وهما لأمرئ القيس والتوأم اليشكري تنازعا الشعر على ما روى الأصمعي، فالصدر لأمرئ والعجز لليشكري. ديون امرئ القيس: ١٤٧_ ١٤٩.

[٤] وهزيز الريح: تحريكها. العين: ٣٤٦/٣ (هزّ). وناقة عُشَراء، إذا بلغت فِي حملهَا عشرَة أشهر وقرُب وِلادها، وَالْجمع عِشار. الجمهرة: ٧٢٨/٢ (رعش). قفا يَقُفُو، وهو أن يتبع شيئاً. العين: ٢٢١/٥ (قفو). والمواضخة: أَن تفعل كما يفعل صاحبك، واضخه مواضخة ووضاخاً. ووضاخ: جبل معروف، وَقَالُوا: أُضاخٍ. الجمهرة: ١٠٥٤/٢ (خضواي).

[٥] ينظر: المقاصد الشافية: ١٧٧/٥_ ١٧٩.

[٦] ينظر: المقاصد الشافية: ١٧٥/٥، التحرير: ٧٠٤/١ .

[٧] صحيح البخاري: ١٧٤/٢ (١٧٢٧).

[٨] حاشية الطيبي على الكشاف، الحسين بن عبد الله الطيبي: ١١٣/١٣، مرعاة المفاتيح: ٢٥٦/٩.

قد تستغني عن ذكر الفعل ومثل له بما يقع محاكاةً بين اثنين، وذكر بأنَّ المُخاطَب وعبر عنه بـ(الرّاد) كأنَّه قد لفظ الفعل. ثم جاء من بعده ابن جني وما مثل له بقول العرب: ((راكب الناقة طلِيحَان))، وقد جعله من حذف حرف العطف والمعطوف، ولا يجوز عنده حذف المعطوف وإبقاء حرف العطف، وذكر بصحة هذا الحذف عندما يكون بين اثنين؛ الأول هو نفس الثاني. ثم ما أن نصل لابن مالك إلا نجده قد وضعه ضمن فقرة الاستغناء عن المعطوف عليه وعندما وصل ليوضح ما نظّرَ إليه تشتت المسألة، وذلك عندما جعل حذف المعطوف عليه بعد (بلى) وهذا مما يصح أن يكون مثالًا لما نحن فيه لأنَّه قد عطف على كلام متقدم فاستغنى به عن "لفظ الفعل" لذكره عند المتكلم الأول، كما أنَّه من عطف جملة المخاطب على جملة المتكلم، فهو عنده من عطف المفردات لا الجمل، ولكنّ الصحيح أنَّها من عطف الجمل بدليل صحة تقدير العامل نفسه الذي تقدم ذكره عند المتكلم، والدليل الأخر هو ما صرحّ به ابن جني من أنّ الحذف لا يأتي أولًا لأنَّه اتساع، وصح الحذف فيما مثلَّ له ابن مالك لوجود دليل عليه وهو ذكره عند المتكلم الأول، كما أنَّ (نعم، بلى) صحَّ تقديرهما في مواضع صرح من ذكرها أنَّها من "عطف التلقين" فدلَّ على أنَّ ما ذكره ليس من حذف المعطوف عليه، وإنّما من حذف العامل في "الجملة المعطوفة"، كما يدلنا تقدير ابن جني في قوله تعالى: ﴿**فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ**﴾، قدر "فضرب" معطوفة على "فقلنا"، وليس كما قدره ابن مالك من أنَّها من حذف المعطوف عليه وتقديره: (فضرب فانفجرت)، ومما جعلنا نحكم بهذا تعليق الشاطبي على قوله بأنَّ جميع ما أورده هو جاري بين متكلمَينِ اثنين، وأيضًا قوله: ((فالعطف على "معطوف غير مذكور" والتقدير: ((بلى ضربتُ زيدًا وعمرًا))، و((نعم أكرمتُ زيدًا وأخاه))))[1]، ولكنَّ الشاطبي قد سارَ على خطى ابن مالك في جعله من حذف المعطوف عليه، ولكن له من ذلك ما لابن مالك؛ لأنّه يصرح بأنَّ هذا مما يجري على الحكاية، ويستشهد لذلك بما هو حجة عليه لا له من أنَّه "عطف تلقين"، لا من حذف المعطوف عليه، وقد أوردنا من ذلك الشواهد التي ذكرها الشاطبي ونفسها جاءت شواهد على عطف التلقين، وختامًا نجد جميع من أوردنا لهم اتفقوا على قضية وهي أنَّ مواضع الحذف هذا هو من (حكاية المحاورات).

النتائج

١- الأخذ بعطف التلقين جائز وهو مما تحمله اللغة بين دفتيها.

٢- يستعمل هذا النوع من العطف في كلامنا كثيرا في اللغة الرسمية الفصيحة ولغة العامة.

٣- اختلاف علماء النحو ينبع من حرصهم على الإدلاء بالحقيقة كما هي دون تزويقها أو المجاملة فيها.

٤- المحور الذي جاز به عطف التلقين عند مَنْ أجاز الأخذ به هو قرينة الحال.

[1] المقاصد الشافية: ١٧٥/٥.

٥- اتفاق العلماء وقع في كون هذا القسم يقع بين متكلمَينِ اثنين لأنه من لغة المحاورة يعطف أحدهم الكلام على الأخر، ولذلك سمي تلقينا لأنَّ المخاطب يلقن المتكلم ما أسقطه من الكلام سهوا أو لعدم الأهمية.

المصادر والمراجع

- **الكتب المطبوعة**

١- القرآن الكريم

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي تـ(٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة_ لبنان، الطبعة: الأولى، الأجزاء: ٥، ١٩٩٨م.

٣- البحر المحيط في التفسير، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي تـ(٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت_ لبنان، الطبعة: بلا، ١٩٩٢م.

٤- التحرير والتنوير ((تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد))، محمد الطاهر ابن محمد بن عاشور تـ(١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، الطبعة: بلا، عدد الأجزاء: ٣٠، ١٩٨٤م.

٥- التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي تـ(٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، الطبعة: الأولى، الأجزاء: ٢، ٢٠٠٠م.

٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين أبو محمد حسن بن قاسم المرادي تـ(٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة_ مصر، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء:٣، ٢٠٠١م.

٧- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه= صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري تـ(٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، بيروت_ لبنان، الطبعة: الأولى، الأجزاء: ٩، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م.

٨- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي تـ(٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء:٣، ١٩٨٧م.

٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان تـ(١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٣، ١٩٩٧م.

١٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني تـ(٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي النجار، دار الكتب المصرية_ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة_ مصر، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ٣.

١١- ديوان أمرئ القيس بن حجر بن حارث، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة_ مصر، الطبعة: الرابعة.

١٢- شرح التسهيل، جمال الدين محمد ابن مالك تـ(٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة_ مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.

١٣- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري)، محمد بن محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٣، ٢٠٠٧م.

١٤- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي تـ(١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت_ لبنان، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٨.

١٥- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب= حاشية الطيبي على الكشاف، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي تـ(٧٤٣هـ)، تحقيق: إياد محمد، دراسة: الدكتور جميل بني عطا، إشراف: الدكتور محمد عبد الرحيم، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي_ الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٣م.

١٦- الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان سيبويه تـ(١٨٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة_ مصر، الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ٤، ١٩٨٨م.

١٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مع حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف (لابن المنير الإسكندري تـ (٦٨٣هـ))، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري تـ(٥٣٨هـ)، وتخريج: الإمام الزيلعي، دار الكتاب العربي، بيروت_ لبنان، الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ٤، ١٤٠٧ه_ ١٩٨٧م.

١٨- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفويُّ، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، الطبعة: الثانية، ٢٠١٢م.

١٩- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري تـ(١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس_ الهند، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٤م.

٢٠- معجم القواعد العربية في النحو والصرف وذُيّلَ بالأملاء، عبد الغني الدقر تـ(١٤٢٣هـ)، دار القلم، دمشق_ سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م.

٢١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي تـ(٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ومجموعة باحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي_ جامعة أم القرى، مكة المكرمة_ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء:١٠، ٢٠٠٧م.

- **المجلات والدوريات**

١- عطف التلقين في نصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، أ. د. حقي إسماعيل محمود السامرائي، كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة، مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، المجلد :الخامس، العدد: الثالث، تموز ٢٠١٩م.